



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2015



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
كانون أول 2014

©كانون أول، 2014.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2014. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2015.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2409922 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

1	تمهيد
1	اتجاهات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2013
2	تقديرات النمو للعام 2014
4	تنبؤات سلطة النقد في العام 2015
4	1. تنبؤات النمو
7	2. تنبؤات التضخم
7	تحليل المخاطر (الصدّات)
11	ملحق تنبؤات سلطة النقد في العام 2015

تمهيد

يعمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية على حد سواء. وتأخذ التحديات الخارجية أشكالاً عدة، منها: الاحتلال الإسرائيلي والقيود المتعددة التي فرضها هذا الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني عبر السنوات (الإغلاقات الداخلية والخارجية)، والقيود على حرية الحركة والتنقل والنفوذ. كما يؤثر التذبذب في تدفق المساعدات الخارجية بشكل مباشر في أداء الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لما تشكله هذه المساعدات من مصدر هام لإيرادات الحكومة. يضاف إلى ذلك عدم القدرة على تطبيق سياسة نقدية خاصة بالاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم وجود عملة محلية، ووجود نظام مالي متعدد العملات يعتمد على سياسات نقدية تتفد من قبل الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل. في حين تتمثل التحديات الداخلية في ضعف اليقين وهشاشة الأفق السياسي والاقتصادي، وتراجع دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو.

وتعتبر هذه العوامل مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، وتسببت في تذبذب واضح في حركة التجارة والاستثمار، وفي النشاط الاقتصادي والنمو، خاصة وأن حراك النشاط والأداء في الاقتصاد الفلسطيني يعتمد، كغيره من الاقتصادات، على حرية الحركة والنفوذ للأفراد والبضائع ورأس المال.

اتجاهات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2013

مع تزايد حدة الصدمات الخارجية والداخلية في السنوات الأخيرة، تزايد تأثيرها على الأداء الاقتصادي، حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013 مزيداً من المعاناة مع استمرار التباطؤ الاقتصادي للعام الثالث على التوالي، وتراجع النمو الحقيقي بشكل ملحوظ إلى 2.2%، مقارنة مع 6.3% في عام 2012 و12.4% عام 2011. يأتي هذا الضعف في أداء الاقتصاد على خلفية التباطؤ في معدلات النمو المتحققة في الضفة الغربية، حيث انخفضت نسبة النمو من 10.7% عام 2011، إلى 6.0% عام 2012، وإلى حوالي 1.0% عام 2013. إضافة إلى تراجع النمو في قطاع غزة من 17.7% عام 2011، إلى 7.0% عام 2012، وإلى حوالي 5.6% عام 2013. وقد أدى هذا التباطؤ إلى تراجع معدلات النمو في الدخل الفردي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، حيث تراجعت هذه المعدلات على مستوى فلسطين من 9.1% عام 2011، إلى 3.1% عام 2012، وإلى -0.8% عام 2013، ليستقر عند مستوى 1,793 دولار في عام 2013.

كما انعكس ضعف الأداء الاقتصادي على سوق العمل محدثاً تزايداً ملحوظاً في معدلات البطالة، وخصوصاً في قطاع غزة، التي ارتفعت فيها معدلات البطالة من 28.7% من إجمالي القوى العاملة عام 2011، إلى 31.0% عام 2012، وإلى 32.6% عام 2013. في حين ارتفعت في الضفة الغربية من 17.3% في عام 2011، إلى 19.0% في عام 2012، ثم تراجعت قليلاً إلى 18.6% في عام 2013. أما على مستوى فلسطين، فقد ارتفعت معدلات البطالة من 20.9% من إجمالي القوى العاملة، إلى 23.0%، وإلى 23.4% على الترتيب خلال نفس فترة المقارنة.

في المقابل، تراجع معدل التضخم في فلسطين من 2.9% في العام 2011، إلى 2.8% في العام 2012، ثم إلى 1.7% في العام 2013، متأثراً بشكل أساسي بالتغيرات في تكلفة الواردات والأسعار العالمية للغذاء والمحروقات، خاصة وأن الغذاء والمحروقات يستحوذان على أكثر من 40% من إنفاق الفرد الفلسطيني (سلة المستهلك الفلسطيني).

كما شهد القطاع الخارجي خلال هذه الفترة تغيرات ملحوظة، على خلفية تراجع النمو في الصادرات من 25.9% في العام 2011، إلى -0.6% في العام 2012، ثم ارتفع إلى 3.3% في العام 2013، مقابل ارتفاع الواردات من 7.7%، إلى 14.3% في العام 2012، ثم انخفاضها إلى 7.2% في العام 2013. وتمخضت هذه التطورات عن تزايد العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بنحو 0.3% في العام 2011، وبحوالي 21.9% في العام 2012، قبل أن يتراجع هذا العجز بنسبة 11.6% في العام 2013.

تقديرات النمو للعام 2014

على الرغم من التحسن الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني خلال النصف الأول من عام 2014، مقارنة مع النصف الأول من العام السابق، إلا أنه عاد وتعرض لانتكاسة جديدة خلال النصف الثاني من العام إثر العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. فقد بلغ معدل النمو الكلي للاقتصاد الفلسطيني خلال النصف الأول من عام 2014 نحو 5.1%¹ مقارنة مع النصف الأول من عام 2013، متأثراً بارتفاع الاستهلاك النهائي بنسبة 9%، والصادرات بنسبة 7.5%، إلى جانب ارتفاع القيمة المضافة لبعض القطاعات الاقتصادية، وأهمها قطاع التجارة، قطاع الخدمات، والقطاع المالي وخدمات التأمين، التي شهدت نمواً بمعدلات 24.8%، 10.5%، و6.4% على التوالي خلال نفس

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الحسابات القومية الربعية.

الفترة. ويعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى الأداء الجيد لاقتصاد الضفة الغربية، الذي نما بنحو 9.3%، في الوقت الذي لا زال فيه أداء اقتصاد قطاع غزة رهين الظروف السياسية واستمرار الحصار والإغلاق المفروض عليه، والذي كان سبباً رئيسياً في تراجع أدائه بنحو 6% خلال نفس الفترة.

أما في النصف الثاني من العام 2014، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً حاداً في أدائه جراء الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وتسببت في تراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير، نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية التحتية والقاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وخصوصاً في قطاع الزراعة والصيد، وقطاع الصناعة، وقطاع الإنشاءات، وقطاع الخدمات. إلى جانب تدهور الوضع الأمني في الضفة الغربية، وتأثر بعض أنشطة اقتصاد الضفة الغربية بالوضع الاقتصادي في إسرائيل، وعلى وجه الخصوص تلك التي ترتبط بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، كالصادرات وعدد العاملين في إسرائيل. بالإضافة إلى تداعيات هذه التطورات والحرب على الاقتصاد الإسرائيلي نفسه، والتي أدت إلى تراجع أدائه وتحقيقه معدل نمو سالب بلغ 0.4% خلال الربع الثالث من العام 2014.

وبناءً على ما سبق، وبلاستناد إلى العديد من المؤشرات القيادية المستخدمة من قبل سلطة النقد في تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وأهمها مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال (PMABCI)، ومؤشرات قطاع الإنشاءات، والقطاع الخارجي، والمؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، فإن تقديرات سلطة النقد تشير إلى أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 انكماشاً في معدل نموه الحقيقي بنسبة تصل إلى -2.7%، مقارنة مع نمو بنحو 2.2% في عام 2013، وما لذلك من تأثير سلبي على الدخل الفردي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، الذي من المتوقع أن ينخفض بنحو 5.5%، مقارنة مع تراجع أقل (0.8%) في العام 2013. كما تشير تقديرات سلطة النقد إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع الخاص والعام بنحو 3.5% و 2.1%، مقارنة مع نمو بنحو 1.8% و 5.2% على التوالي في عام 2013. ومن المتوقع أيضاً أن ترتفع معدلات البطالة خلال العام 2014 إلى حوالي 29.0% من إجمالي القوى العاملة² مقارنة مع 23.4% في العام 2013، إلى جانب ارتفاع معدل التضخم إلى 2.0% مقارنة مع 1.7% في العام 2013.

² استناداً إلى تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

تنبؤات سلطة النقد في العام 2015

تم إعداد التنبؤات³ للمتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015 ضمن سيناريو رئيس (السيناريو الأساس)، مع تحليل لمخاطر الصدمات المختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية والسلبية على الأداء الاقتصادي. آخذين بعين الاعتبار حساسية نتائج هذه التنبؤات لأي تغير في الأرقام الفعلية للسنوات السابقة الصادرة عن المصادر المتنوعة للبيانات، وأهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية.

1. تنبؤات النمو

تم بناء التنبؤات الأساسية لنمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015، بالاستناد إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية (السيناريو الأساس)، وهي:

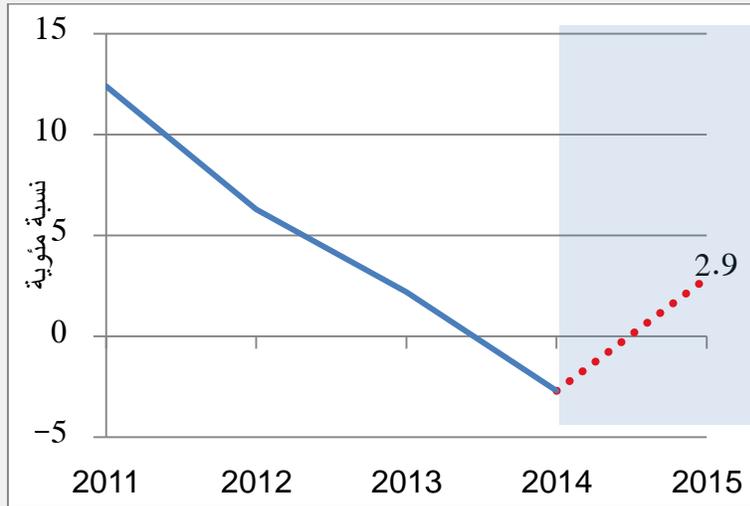
- بقاء الأوضاع السياسية والأمنية على حالها دون تغير يذكر (جمود عملية السلام)، وتداعيات ذلك على الحالة الاقتصادية، وخصوصاً في ظل بقاء القيود المفروضة على المعابر وحرية الحركة والتنقل والنفوذ على حالها، وثبات (أو تزايد طفيف) عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل عند نفس المستوى الذي كان عليه في العام السابق تقريباً. مع الأخذ بعين الاعتبار أن عام 2014 كان عاماً استثنائياً على خلفية تداعيات الحرب الأخيرة على قطاع غزة. وبالتالي يستند هذا الافتراض إلى بقاء الأوضاع كما هي في النصف الأول من العام.
- على مستوى مالية الحكومة، من المتوقع أن تستمر الحكومة بإتباع سياسة النقشف المالي وترشيد نفقاتها الجارية، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغيرات تذكر عند نفس مستوياتها في العام السابق.

³ استندت التنبؤات للمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، حيث تم استخدام نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) لإصدار تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتساق مع هذا النموذج، تم التنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والأجور، باستخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model). أما التنبؤ بالتضخم فيتم من خلال نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، والذي يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Cointegration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

- بالنسبة للمساعدات الخارجية، من المتوقع استمرار تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة السلطة الفلسطينية بقيمة تصل إلى حوالي 1.5 مليار دولار.
- زيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج بمعدل 4% عما كانت عليه في العام 2014.
- زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين للقطاع الخاص بمعدل 12% عما كانت عليه في العام 2014.
- زيادة الصادرات الفلسطينية جراء زيادة الطلب لأهم الشركاء التجاريين لفلسطين (إسرائيل حيث يتوقع أن تحقق معدل نمو حقيقي بنسبة 3.0%⁴).

تشير تنبؤات سلطة النقد، المبنية على هذه الافتراضات، إلى تحسن نسبي في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015، إذ من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.9%، مقارنة مع نمو سالب نسبته 2.7% في العام 2014، ليرتفع بذلك الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي 7,485 مليون دولار أمريكي⁵. وقد يكون معدل النمو هذا عرضة لانخفاض دون النسبة المتوقعة بسبب التردّي المتوقع في حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ومن المتوقع أن ينعكس هذا النمو بدوره على الدخل الفردي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، ليرتفع بنسبة 0.2%، مقارنة مع نمو سالب بنحو 5.5% في عام 2014 (ليصل إلى

شكل 1: تنبؤات النمو في العام 2015



1,697 دولار أمريكي). إلى جانب ذلك، من المتوقع أيضاً أن ترتفع القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 3.6%، وللقطاع العام بنسبة 2.4% مقارنة مع العام 2014.

وقد ارتبط هذا النمو بالتحسن المتوقع أن يطرأ على كل من الاستهلاك النهائي الكلي، وخصوصاً للقطاع الخاص، والاستثمار الإجمالي، والصادرات. وفي

⁴ معدل النمو المتنبأ به من قبل بنك إسرائيل المركزي.

⁵ في آخر تقرير أصدره صندوق النقد الدولي في أيلول 2014، يتوقع أن يحقق الاقتصاد معدل نمو حقيقي بنحو 4.4% في العام 2015.

هذا السياق، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أن الاستهلاك النهائي الكلي يتوقع أن ينمو بحوالي 6.8% في العام 2015 (9.2% نمو الاستهلاك الخاص، مقابل، تراجع الاستهلاك العام بنحو -2.4% على خلفية ترشيد النفقات).

جدول 1: تنبؤات النمو في العام 2015

2015	2014	2013	2012	2011	
تنبؤات	تقديرات*	بيانات فعلية			
معدل التغير السنوي					
2.9	2.7-	2.2	6.3	12.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.2	5.5-	0.8-	3.1	9.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
3.6	3.5-	1.8	6.3	15.8	القيمة المضافة للقطاع الخاص
2.4	2.1-	5.2	7.3	15.3	القيمة المضافة للقطاع العام
27.0	29.0	23.4	23.0	20.9	معدل البطالة
1.8	2.0	1.7	2.8	2.9	معدل التضخم
6.8	1.0-	3.5-	9.6	9.9	إجمالي الاستهلاك
2.4-	13.1-	1.6-	3.3	7.4	الاستهلاك العام
9.2	2.6	4.0-	11.6	10.7	الاستهلاك الخاص**
15.5	5.8-	4.2	19.0	2.1-	إجمالي الاستثمار
22.3	0.8-	11.6-	21.9	0.3	صافي الصادرات من السلع والخدمات***
22.7	14.7-	3.3	0.6-	25.9	إجمالي الصادرات
22.4	5.4-	7.2-	14.3	7.7	إجمالي الواردات
بنود تذكيرية					
7,484.8	7,273.9	7,477.0	7,314.8	6,882.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)
1,697.0	1,694.0	1,793.3	1,807.5	1,752.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
3.85	3.85	3.61	3.85	3.58	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل

• تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع عجز الميزان التجاري.

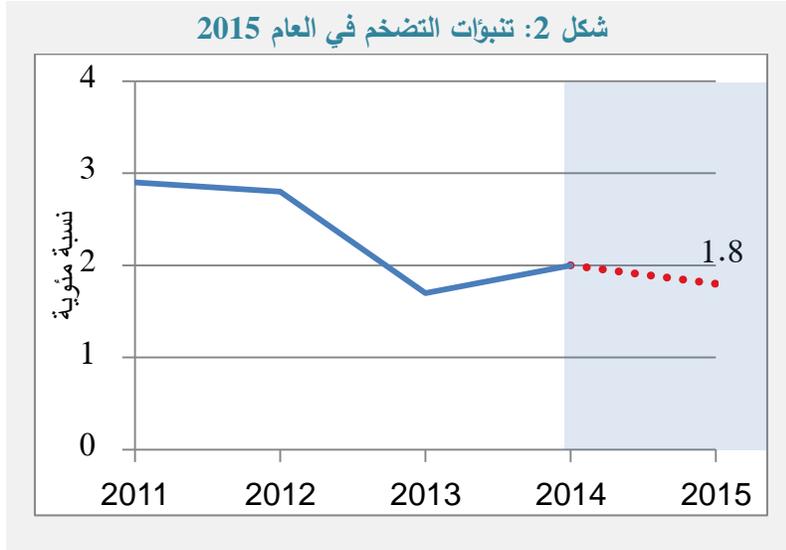
2015، وذلك على خلفية النمو الإيجابي المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي زيادة فرص العمل والتشغيل.

كما يتوقع أن ينمو إجمالي الاستثمار بنحو 15.5%. إضافة إلى ذلك، تشير التنبؤات إلى أنه من المتوقع أن ترتفع الصادرات الفلسطينية بنحو 22.7%، مقابل ارتفاع بنحو 22.4% في حجم الواردات على خلفية توقع زيادة الاستهلاك والاستثمار الكلي. وبالتالي فمن المتوقع أن تؤدي هذه التغيرات في كل من الصادرات والواردات، إلى تزايد عجز الميزان التجاري بنحو 22.3%، ليشكل ما نسبته -44.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2015.

ومن المتوقع أيضاً تراجع معدلات البطالة إلى حوالي 27% من إجمالي القوى العاملة في العام

2. تنبؤات التضخم

تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في فلسطين للعام 2015 في المتوسط 1.8%،



(مقارنة مع حوالي 2.0% في العام 2014)، إذ من المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم في النصف الأول من العام، على أن تعاود هذه المعدلات انخفاضها في النصف الثاني. وتأتي هذه التنبؤات في ظل التوقعات بارتفاع طفيف في تكلفة الواردات (0.9%)، مقابل انخفاض أكبر في أسعار الغذاء العالمي (-7.0%) خلال العام 2015.

تحليل المخاطر (الصدّات)

بعيداً عن الأخطاء الإحصائية التي قد تتجم عن استخدام النماذج الرياضية في عملية التنبؤ، يبقى عدم اليقين المرتبط بالعديد من العوامل يلوح في الأفق، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة عالية المخاطر (داخلية وخارجية). وتعتبر تلك المخاطر مسؤولة عن العديد من الهزات والصدّات التي يمكن أن تؤثر في الأداء الاقتصادي، من خلال تأثيرها على أنماط الاستهلاك، وحركة التجارة والاستثمار.

وفي هذا السياق، فإن توقعات النمو المتبأ بها من قبل سلطة النقد حول أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015، تبقى عرضة لبعض الصدّات المحتملة الحدوث، سواء كانت صدّات إيجابية أو سلبية، قد تؤثر في المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد.

وبافتراض تعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل)، تتمثل في حدوث تحسن جدي في المسار السياسي والوضع الأمني ومفاوضات السلام، والبدء في تحويل أموال إعادة إعمار قطاع غزة، والشروع في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية والإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاق عن قطاع غزة، إلى جانب تخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل عام، وزيادة عدد العملة الفلسطينية في إسرائيل. إضافة

إلى زيادة وثيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج.

ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، فإن تنبؤات سلطة النقد تشير إلى أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 8.1%، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 7,863 مليون دولار. وأن يعكس هذا النمو على الدخل الفردي الحقيقي، الذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 5.0%، ليبلغ 1,778 دولار أمريكي. إلى جانب ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الخاص والعام، بنسبة 8.3%، و 7.2% على التوالي. كما يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثيراً إيجابياً ملحوظاً على معدلات البطالة، حيث تشير التنبؤات إلى انخفاضها إلى حوالي 23% من إجمالي القوى العاملة.

وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أيضاً أن ينمو الاستهلاك النهائي الكلي بحوالي 15.7% (16.4% نسبة النمو في الاستهلاك الخاص، مقابل 12.7% نسبة النمو في الاستهلاك العام). إلى جانب نمو الاستثمار الكلي بحوالي 26.4%. كما تشير التنبؤات إلى نمو الصادرات بحوالي 40.0%، مقابل نمو أكبر في الواردات بنحو 41.5%، الأمر الذي من المتوقع أن يتمخض عنه ارتفاع عجز الميزان التجاري بنحو 42.1%، وبالتالي ارتفاع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي -48.9% في العام 2015.

شكل 3: المخاطر المحتملة على النمو في العام 2015



وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً خلال العام 2015 عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية بشكل حاد، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال والتجارة، وزيادة العراقيل أمام حركة الاستيراد والتصدير، وتوقف إسرائيل عن تحويل

عائدات الضرائب. بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، والتأخر في تحويل أموال إعادة إعمار قطاع غزة.

ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، فإن تنبؤات سلطة النقد تشير إلى مزيد من التردّي في الأوضاع الاقتصادية، إذ من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني في هذه الحالة بنسبة -3.9% (شكل 3)، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6,990 مليون دولار. وأن يعكس ذلك على الدخل الفردي الحقيقي، الذي من المتوقع أن يتراجع بنسبة -6.7%، لينخفض إلى حوالي 1,581 دولار أمريكي. إلى جانب ذلك، تشير التنبؤات إلى

جدول 2: تنبؤات النمو في العام 2015

2015		2014	2013	بيانات قطعية	
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	السيناريو الأساسي	تقديرات*		
معدل التغير السنوي					
3.9-	8.1	2.9	2.7-	2.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
6.7-	5.0	0.2	5.5-	0.8-	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
4.5-	8.3	3.6	3.5-	1.8	القيمة المضافة للقطاع الخاص
3.3-	7.2	2.4	2.1-	5.2	القيمة المضافة للقطاع العام
31.0	23.0	27.0	29.0	23.4	معدل البطالة
--	--	1.8	2.0	1.7	معدل التضخم
5.3-	15.7	6.8	1.0-	3.5-	إجمالي الاستهلاك
20.7-	12.7	2.4-	13.1-	1.6-	الاستهلاك العام
9.7-	16.4	9.2	2.6	4.0-	الاستهلاك الخاص**
14.3-	26.4	15.5	5.8-	4.2	إجمالي الاستثمار
14.2-	42.1	22.3	0.8-	11.6-	صافي الصادرات من السلع والخدمات***
11.9-	40.0	22.7	14.7-	3.3	إجمالي الصادرات
13.5-	41.5	22.4	5.4-	7.2-	إجمالي الواردات
بنود تذكيرية					
6,990.2	7,863.1	7,484.8	7,273.9	7,477.0	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)
1,581.0	1,778.0	1,697.0	1,694.0	1,793.3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
3.85	3.85	3.85	3.85	3.61	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع عجز الميزان التجاري.

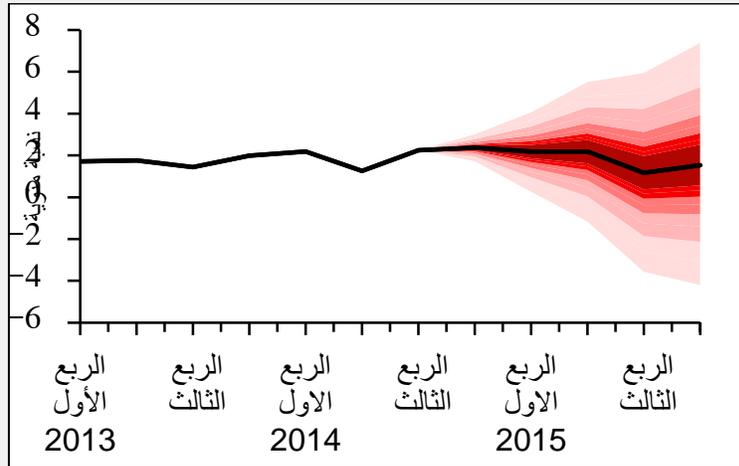
تراجع القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة -4.5%، وللقطاع العام بنسبة -3.3%. وكذلك يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثير سلبي ملحوظ على معدلات البطالة، حيث تشير التنبؤات إلى ارتفاعها إلى حوالي 31% من إجمالي القوى العاملة في العام 2015.

وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أن يتراجع الاستهلاك النهائي الكلي بحوالي -5.3% (-9.7% نسبة تراجع الاستهلاك الخاص، مقابل -20.7% نسبة تراجع الاستهلاك العام). إلى جانب تراجع الاستثمار الكلي بنحو -14.3% وفي نفس الوقت، تشير التنبؤات إلى تراجع الصادرات بحوالي -11.9%، مقابل تراجع أكبر في الواردات بنحو -13.5%. وعلى ضوء التغيرات في كل من الصادرات والواردات، تشير التنبؤات إلى تراجع

عجز الميزان التجاري بنحو -14.2%، وبالتالي انخفاض عجز الميزان التجاري إلى حوالي -33.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المنتبأ به في العام 2015.

أما بخصوص مخاطر التضخم، فهي ترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الأسعار العالمية للغذاء

شكل 4: المخاطر المحتملة على التضخم في العام 2015



والمحروقات، بالإضافة إلى التغيرات في معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين، وعلى وجه التحديد إسرائيل. كما تعتمد توقعات التضخم في فلسطين من جهة أخرى، على الصدمات الداخلية المحتملة التي يمكن أن تؤثر في حجم الطلب المحلي في فلسطين. والشكل (4) يوضح تنبؤات معدل التضخم في فلسطين خلال العام 2015.

من الجدير بالذكر أن نطاق النتائج المحتملة واسع كما يبدو جلياً في الأشكال (3، 4)، وهو يعكس بطبيعة الحال درجة عدم اليقين في التنبؤات بسبب عوامل المخاطر المحتملة الحدوث والمشار إليها سابقاً. وتوضّح هذه الأشكال معدلات النمو ومعدلات التضخم المتوقعة بحسب أرجحية حدوثها. فعلى سبيل المثال، كلما كان اللون في الشكل (4) أكثر قتامة، ازدادت فرص تحقق معدل التضخم، والعكس إذا ما كان اللون أقل قتامة.

ملحق تنبؤات سلطة النقد في العام 2015

تنبؤات عام 2015			2014	2013	2012	2011	
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	السيناريو الأساس	تقديرات*	بيانات فعلية			
معدل التغير السنوي							
3.9-	8.1	2.9	2.7-	2.2	6.3	12.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
6.7-	5.1	0.2	5.5-	0.8-	3.1	9.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
4.5-	8.3	3.6	3.5-	1.8	6.3	15.8	القيمة المضافة للقطاع الخاص
3.3-	7.2	2.4	2.1-	5.2	7.3	15.3	القيمة المضافة للقطاع العام
31.0	23.0	27.0	29.0	23.4	23.0	20.9	معدل البطالة
--	--	1.8	2.0	1.7	2.8	2.9	معدل التضخم
5.3-	15.7	6.8	1.0-	3.5-	9.6	9.9	إجمالي الاستهلاك
20.7-	12.7	2.4-	13.1-	1.6-	3.3	7.4	الاستهلاك العام
9.7-	16.4	9.2	2.6	4.0-	11.6	10.7	الاستهلاك الخاص**
14.3-	26.4	15.5	5.8-	4.2	19.0	2.1-	إجمالي الاستثمار
14.2-	42.1	22.3	0.8-	11.6-	21.9	0.3	صافي الصادرات من السلع والخدمات***
11.9-	40.0	22.7	14.7-	3.3	0.6-	25.9	إجمالي الصادرات
13.5-	41.5	22.4	5.4-	7.2-	14.3	7.7	إجمالي الواردات
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي							
114.2	124.0	120.3	115.9	113.9	120.6	116.9	إجمالي الاستهلاك
19.3	24.4	22.2	23.4	26.2	27.2	28.0	الاستهلاك العام
94.9	99.6	98.1	92.5	87.7	93.4	88.9	الاستهلاك الخاص
19.0	24.9	23.9	21.3	22.0	21.6	19.3	إجمالي الاستثمار
33.2-	48.9-	44.2-	37.2-	36.5-	42.2-	36.8-	صافي الصادرات من السلع والخدمات
14.3	20.2	18.6	15.6	17.8	17.6	18.9	إجمالي الصادرات
47.5	69.1	62.8	52.8	54.3	59.8	55.6	إجمالي الواردات
0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.6	صافي السهو والخطأ
بنود تذكيرية							
6,990.2	7,863.1	7,484.8	7,273.9	7,477.0	7,314.8	6,882.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)
1,581.0	1,778.0	1,697.0	1,694.0	1,793.3	1,807.5	1,752.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
3.85	3.85	3.85	3.85	3.61	3.85	3.58	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل

• تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع عجز الميزان التجاري.

